



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

---

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2011 - العدد: 20

---

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 29 صفر 1433  
الموافق 24 جانفي 2012

# فهرس

03 ص ..... 1- محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين

■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2009.

■ رد السيد وزير المالية.

## محضر الجلسة العلنية الرابعة والعشرين

المنعقدة يوم الثلاثاء 29 صفر 1433

الموافق 24 جانفي 2012

تخصص نتائج السنة التي يحددها قانون تسوية الميزانية لحساب دائم لنتائج الخزينة ويتعلق الأمر هنا بقانون تسوية الميزانية الثاني، الذي قدم مشروعه إليكم بعد غياب دام أكثر من 27 سنة.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة الأعضاء،

يجدر التذكير أن قانون المالية لسنة 2009، جاء ضمن سياق دولي تميز بالأزمة الاقتصادية التي ظهرت بوضوح مع نهاية سنة 2008، وقد أدت هذه الأزمة إلى مراجعة الإطار الاقتصادي الكلي لقانون المالية، من خلال مراجعة بعض المؤشرات، مثل سعر الصرف الذي انتقل من 65 إلى 73 ديناراً للدولار الواحد، ليحدث بذلك زيادة في حواصل الجباية البترولية، المقيدة ميزانياً بـ 300 مليار دينار. تقديرات الواردات التي انتقلت من 37.3 مليار دولار إلى 37.5 مليار دولار.

مراجعة سعر برميل النفط على مستوى السوق الدولية، حيث انتقل من 100 دولار إلى 45 دولاراً والتي تترجم بانخفاض تقديرات تصدير المحروقات من 80.7 مليار دولار أمريكي إلى 34.7 مليار دولار أمريكي. إنخفاض نسبة النمو المقدر بـ 4.1% إلى 3.9% مرتبط بتراجع استيراد السلع والقيمة المضافة للخدمات.

إنخفاض القيمة الجارية للنتاج الداخلي الخام المقدر بـ 11.718 مليار دينار، بموجب قانون المالية إلى 9.394 مليار دينار بموجب قانون المالية التكميلي، والذي يفسر بمراجعة تقديرات أسعار السوق لبرميل النفط الخام.

بقيت تقديرات السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط الخام ونسبة التضخم على التوالي: بـ 37 دولاراً أمريكياً للبرميل و 3.5% في نفس المستوى الذي حدده قانون المالية.

فيما يخص الإنجاز فإن نسبة نمو الناتج الداخلي

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد وزير المالية.

### إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيد الوزير ومساعديه؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، تقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2009؛ ومن دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية، لتقديم مشروع القانون، فليفضل مشكوراً.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة الأعضاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أقدم لمجلسكم الموقر مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2009. تم إعداد مشروع قانون تسوية الميزانية وفقاً لأحكام الدستور والقانون رقم 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984، المعدل والمتمم، والأمر رقم 95-20، المؤرخ في 17 جويلية 1995، المعدل والمتمم.

ينص الجهاز التشريعي على مراقبة تنفيذ قوانين المالية من طرف الهيئة التشريعية مع تحديد السنة المرجعية بثلاث سنوات وتعطى صفة قانون المالية لقانون تسوية الميزانية، كما يخضعه لتقييم مجلس المحاسبة ويحدد محتواه.

بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان وإصداره،

وفيما يخص إيرادات الميزانية، فإن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقر مبلغ الإيرادات بـ 3.178.7 مليار دينار، مقابل 2.786.6 مليار دينار، بموجب قانون المالية، أي بزيادة تعادل 3.92.1 مليار دينار، أي بزيادة 14%.

إن المبلغ الإجمالي لإيرادات الميزانية المنجزة خلال السنة 2009، دون حساب الأموال المخصصة للمساهمات عادل 3.275.36 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 96.66 مليار دينار، مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي و 3.80.19 مليار دينار، مقارنة بإنجازات سنة 2008 أي بتطور نسبته 13.03%.

وبخصوص نفقات الميزانية الإجمالية المنفذة سنة 2009 فقد بلغت 4.656.59 مليار دينار، وهي في ارتفاع بنسبة 7.9%، مقارنة بتلك المنفذة سنة 2008 والتي عادت مبلغ 4.315.36 مليار دينار وبنسبة 85.05% مقارنة بتقديرات سنة 2009، والتي بلغت 5.474.57 مليار دينار.

وتنقسم نفقات الميزانية إلى: مبلغ 2.255.12 مليار دينار لنفقات التسيير ومبلغ 2.283.65 مليار دينار لنفقات التجهيز، دون حساب النفقات غير المتوقعة أي 117.81 مليار دينار.

بالنسبة لنفقات التسيير، فإن ميزانية التسيير للدولة المصادق عليها بعنوان قانون المالية لسنة 2009، بلغت 2.593.74 مليار دينار، وقد وصل هذا المبلغ بموجب قانون المالية التكميلي إلى 2.661.25 مليار دينار، أي بزيادة قيمتها 67.51 مليار دينار، ما يمثل نسبة 2.6%.

كما بلغت الاعتمادات المستهلكة 2.255.12 مليار دينار، أي نسبة استهلاك تعادل 84.74%.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز، فقد تم تكييف ظروف إنجاز برامج التجهيز العمومية 2005-2009 باتخاذ إجراءات هامين، وهما السماح بنقل اعتمادات الدفع من سنة إلى أخرى، بالإضافة إلى التسبيق فيما يخص تبليغ برامج الواردات في البرنامج التكميلي لدعم النمو.

بالنسبة لسنة 2009 وصل سقف رخص البرنامج الذي حدد بموجب قانون المالية لسنة 2009 بمبلغ

الخام بلغت 2.4% سنة 2009، مقابل تقدير نسبته 3.9%، أي فعليا نفس النمو الملاحظ سنة 2008، ويفسر التفاوت بين نمو الناتج الداخلي الخام المقدر ونمو الناتج الداخلي الخام الملاحظ، بتراجع حجم إنتاج قطاع المحروقات وقد تم التقدير على شبه الاستقرار للإنتاج 0.9% مع تراجع في الإنتاج بنسبة 0.6%.

بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات 9.3%، تحت تأثير ارتفاع خاص للإنتاج الفلاحي بنسبة 20%، وسجلت الواردات ارتفاعا بنسبة 1.6 مليار دولار، مقارنة بالتقديرات لتصل إلى 39.1 مليار دولار.

فيما يخص التنفيذ القانوني للمالية، تدخل ميزانية سنة 2009 ضمن إطار السياسة الميزانية المطابقة، خلال العشرية الأخيرة، التي فضلا عن التكفل بالخدمة العمومية سطرت كهدف أساسي توفير الشروط اللازمة للتنمية وتنويع النشاطات الاقتصادية.

وفيما يخص السياسة الجبائية، فإن الإجراء الذي تم اتخاذه يشمل حفظ الضغط الجبائي وتسهيل إجراءات تسديد الضرائب ومحاربة الغش والتهرب الجبائي؛ وتتمثل النتائج المتوقعة من هذه السياسة من بين أخرى كثيرة في تحويل الأنشطة الفاعلة في القطاع الموازي إلى طرق شرعية وكذا النهوض بالإنتاج خارج المحروقات.

إن السنة المالية 2009 سجلت عجزا في الميزانية بـ 1.381.22 مليار دينار، أي 14% من الناتج الداخلي الخام الناجم عن مبلغ إجمالي لإيرادات الميزانية بـ 3.275.36 مليار دينار، أي 33% من الناتج الداخلي الخام، ومبلغ الإنجازات المالية يعادل 4.656.56 مليار دينار، أي 46.5% من الناتج الداخلي الخام.

ونظرا للسياسة التي تعتمدها الدولة، فإن هذا الحجم الميزانياتي مغطى كفاية بالمتاحات المتواجدة بقنوات الخزينة ولدى صندوق ضبط الإيرادات والتي عادت في نهاية 2009 بمبلغ 4.680.75 مليار دينار.

فيما يتعلق بالسيولة، فإن الوضعية المحاسبية لنهاية السنة، تظهر عجزا بمبلغ 601.43 مليار دينار ورصيها سلبيًا لمتاح ومكشوف الخزينة يعادل 630.82 مليار دينار.

الإيرادات رصيدا بمبلغ 400.67 مليار دينار، دون تسجيل أي اقتطاع على مستوى هذا الصندوق خلال سنة 2009.

إن حسابات التخصيص الخاص الموجهة لبرنامج الاستثمار العمومي، بما في ذلك كل البرامج التي تظهر رصيدا دائئا في التسيير يعادل 515.78 مليار دينار وهو ناتج عن تعبئة اعتمادات الميزانية. إن كمية الأموال التي سجلتها حسابات التخصيص الخاص خارج صندوق ضبط الإيرادات وخارج برامج الاستثمارات وخارج العمليات الممولة عن طريق القروض الخارجية، تظهر رصيدا دائئا يعادل 316.95 مليار دينار.

إن حسابات التسبيقات والتي عددها (02) اثنان، سجلت مبلغا مدينا قدره 245.34 مليار دينار، ومبلغا دائئا قدره 296.51 مليار دينار، أي رصيدا إيجابيا مبلغه 51.17 مليار دينار.

وقد خصت التسبيقات المزجاة في جانب المدين لهذه الحسابات، أساسا، تسبيقات متعلقة بتسيير المصالح الاستشفائية بمبلغ 213.54 مليار دينار، وتسبيقات ممنوحة للفرع الفلاحي، وكذا وحدات تحلية مياه البحر بعنوان التكفل بفارق السعر بمبلغ 31.71 مليار دينار.

كما بلغت التسديدات التي أجريت على هذه التسبيقات 82.53 مليار دينار، أي برصيد يعادل 50.73 مليار دينار.

إجمالا بلغت قروض الخزينة 206.30 مليار دينار، موجهة لتمويل المشاريع الكبرى للمنشآت القاعدية الأساسية وهي المترو والترامواي بمبلغ 136.41 مليار دينار، وللمؤسسات الاقتصادية بعنوان تخصيصات برأس مال والتي بلغت 12.9 مليار دينار عن طريق البنك الجزائري للتنمية.

إن حسابات المساهمة تسجل المبالغ المجمعة على شكل سندات مساهمة أو التزامات للديون التي حازت عليها الخزينة من المؤسسات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، في إطار تطهيرها المالي من جهة، وديون مترتبة عليها على مستوى القطاع البنكي، في إطار

2.788.43 مليار دينار إلى 3.231.12 مليار دينار، حسب قانون المالية التكميلي، وهو يمثل 22.74% من مجمل رخص برامج سنوات 2005 إلى 2009، مقدرة قيمتها بـ 14.209.90 مليار دينار.

إن رخصة البرنامج الإضافي التي تعادل 442.69 مليار دينار تنقسم إلى مبلغ 407.49 مليار دينار للبرنامج الجديد، أي 92% ومبلغ 35.20 مليار دينار لإعادة التقييم، أي 8% حيث استفاد القطاعان الفرعيان للسكك الحديدية والطرق لوحده بـ 88% من الغلاف المالي الإضافي وقبل رخص البرامج هذه، فإن اعتمادات الدفع المصادق عليها بموجب قانون المالية التي تعادل 2.597.71 مليار دينار بلغت حسب قانون المالية التكميلي 2.813.31 مليار دينار، أي بزيادة نسبتها 8.29%، وقد ارتفعت بمبلغ 294.31 مليار دينار، أي بنسبة 11.68% مقارنة باعتمادات سنة 2008.

خلال سنة 2009، بلغت الاعتمادات المعبأة بالنسبة لها ما يعادل 2.283.65 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 81.17% من الاعتمادات المصادق عليها بموجب قانون المالية التكميلي، أي بفارق قيمته 529.66 مليار دينار.

إن الاعتمادات المستهلكة خلال السنة المالية 2009، بلغت 1.846.44 مليار دينار، ما يوافق نسبة 65.63% من الاعتمادات المصادق عليها بموجب قانون المالية التكميلي و80.85% من الاعتمادات المعبأة.

سيدي رئيس المجلس،

السيدات والسادة الأعضاء،

فيما يخص الحسابات الخاصة بالخزينة، سجلت الحسابات التجارية رصيدا إيجابيا يقدر بـ 0.47 مليار دينار، وهو يمثل الحاصل الناتج عن نشاط تسيير عتاد حظائر الأشغال العمومية والري. خلال السنة المالية 2009 سجلت حسابات التخصيص الخاص والتي عددها 70 حسابا، مبلغا إجماليا يعادل 3.058.97 مليار دينار في الجانب الدائن، ومبلغ 2.182.14 مليار دينار في جانب المدين، لينتج بذلك رصيد تسيير يعادل 876.83 مليار دينار. في 31 ديسمبر 2009 سجل صندوق ضبط

النفقات الحاصلة فيما يخص التسيير وكذا التجهيز، كان لها أثر معتبر فيما يتعلق بالإنجازات ويرد تفصيلها في الملحق المرفق بتقرير عرض مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2009.

فيما يخص النتائج، تظهر أهمية هذه الإنجازات بوضوح، من خلال المستوى الذي تم بلوغه سنة 2009 وذلك من خلال المؤشرات الرئيسية التالية:

نسبة التمدرس بالنسبة للأطفال ذوي الست سنوات 97.94%، مقابل 96.05 سنة 2005.

– نسبة التمدرس بالنسبة للأطفال بين 06 إلى 15 سنة 95.68، مقابل 93.85 سنة 2005.

– نسبة التمدرس بالنسبة للأطفال بين 15 إلى 19 سنة 51.24%، مقابل 38.11% سنة 2005.

– نسبة النجاح في شهادة البكالوريا 61.23%، مقابل 41.7% سنة 2005.

– نسبة النجاح في شهادة البكالوريا 61.23%، مقابل 37.30% سنة 2005.

– نسبة التغطية فيما يخص التكوين المهني 08 مقاعد لكل 1.000 نسمة، مقابل 06 مقاعد لكل 1.000 نسمة سنة 2005.

– نسبة تغطية البلديات لمؤسسات التكوين 52%.

– إستقبال الطلبة 1.313.000، مقابل 780.841 طالب لسنة 2005، أي بزيادة نسبتها 32.46% خلال الفترة.

– نسبة شغل السكن 4.94%، مقابل 5.1% سنة 2008.

– نسبة الربط بالغاز 44%، مقابل 36.20% سنة 2005.

– نسبة الربط بالشبكات الكهربائية 98.4%، مقابل 96.4% سنة 2005.

– نسبة الربط بشبكات التزويد بالماء الصالح للشرب 93% مقابل 89% سنة 2005.

– نسبة الربط بشبكة التطهير الصحي 86%، مقابل 85% سنة 2005.

– تخصيص نسبة الماء لكل نسمة في اليوم 165 لترا، مقابل 105 لتر سنة 2005.

– نسبة ضياع الماء في الشبكات 35% مقابل 40% سنة 2005.

وشكرا على حسن انتباهكم.

إعادة رسملتها من جهة أخرى.

إن الوضعية المحاسبية لهذه الفئة من الحسابات خلال السنة المالية 2009 تفضي إلى رصيد إيجابي يعادل 2.72 مليار دينار وهو يمثل مبلغ الإيرادات، بالنسبة لحسابات الاقتراض التي تعرض على مالية الدين من أجل اكتتاب وتسديد قيام الدولة للاقتراضات الخارجية، تم تسجيل تغير صافي دائن بمبلغ 84.60 مليار دينار.

وفي الأخير، فإن نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2009 سجلت مبلغا سلبيا يعادل 630.82 مليار دينار مقسما كالآتي:

– عجز نهائي على عمليات الميزانية بمبلغ 1.381.22 مليار دينار، منه مبلغ 1.263.41 مليار دينار مسجل بعنوان تنفيذ قانون المالية، خسائر بالحسابات الخاصة بالخرينة مصفاة أو معلقة بمبلغ 0.003 مليار دينار، خسائر ناجمة عن تسيير عملية دين الدولة بمبلغ 71.76 مليار دينار ناتجة أساسا عن خسائر الصرف.

– تغير صافي الدائن لأرصدة الحسابات الخاصة للخرينة والذي بلغ 734.88 مليار دينار.

– تغير صافي الدائن لحسابات الاقتراض بمبلغ 84.56 مليار دينار.

– تغير صافي الدائن لأرصدة الحسابات المساهمة والذي بلغ 2.72 مليار دينار.

إن جمع هذه النتائج يترجم برصيد إجمالي مسجل إلى غاية 31 ديسمبر 2009 على مستوى حساب متاح ومكتشوف الخزينة، مفتوح في كتابات الوكالة المحاسبية المركزية للخرينة الذي يعادل 1.869.41 مليار دينار وهو ناتج عن متاح بمبلغ 2.500.23 مليار دينار، مسجل بعنوان سنوات التسيير السابقة والتي يرسم منه المكتشوف بمبلغ 630.82 مليار دينار، على المستوى المحاسبي فإن مجلس المحاسبة لا يثير أي ملاحظة بالنسبة لصحة المعطيات الواردة في الوثيقة المذكورة.

سيدي رئيس مجلس الأمة،  
السيدات والسادة الأعضاء،  
ومن أجل اختتام هذا الملخص حول قانون تسوية الميزانية لسنة 2009، تجدر الإشارة إلى أن

أسئلة وانشغالات وملاحظات السادة أعضاء اللجنة، وأجاب عليها وقدم مزيداً من التوضيحات بشأنها. هذا، وقد عقدت اللجنة جلسة عمل برئاسة السيد رئيس اللجنة، تدارست فيها مجمل ردود السيد ممثل الحكومة على تدخلات السادة أعضاء اللجنة، وأعدت هذا التقرير التمهيدي حول نص القانون .  
تقديم النص ومناقشته

أولاً: تقديم نص القانون

يأتي نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2009، تطبيقاً لأحكام المادة 160 من الدستور، وكذا المواد: 2، 3، 5، 68، 76، 77 و78 من القانون رقم 84-17، المؤرخ في 07 يوليو سنة 1984، والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، كما يأتي تطبيقاً لأحكام المادة 18 من الأمر رقم 95-20، المؤرخ في 17 يوليو سنة 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم .

ويهدف إلى تحديد نتائج تنفيذ قانون المالية الأولي وقانون المالية التكميلي لسنة 2009، والمتمثلة أساساً في:

– الفائض أو العجز الناجم عن الفرق الصافي بين الإيرادات والنفقات الخاصة بالميزانية العامة للدولة.  
– نتائج تنفيذ العمليات المرتبطة بالحسابات الخاصة للخزينة.

– نتائج تسيير عمليات الخزينة (دين الدولة).  
– التغيرات الصافية للحسابات الخاصة، الاقتراض والمساهمة.

وسنتناول هذه النتائج فيما يلي:

1 – الإيرادات والنفقات:

أ – الإيرادات

يقدر المبلغ الإجمالي للإيرادات والحواصل والمداخيل المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة بثلاثة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين ملياراً وثلاثمائة وستة وستين مليوناً وستمائة وتسعة وثمانين ألفاً وواحد وستين ديناراً وخمسة وثلاثين سنتيماً 3.275.366.689.061.35 (دج) طبقاً للتوزيع الوارد في الجدول (أ) من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد الوزير، الآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ليقراً على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

**السيد مقرر اللجنة المختصة:** بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.  
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،  
السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
أسرة الإعلام،  
السيدات والسادة الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.  
المقدمة

تتشرف لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، بعرض التقرير التمهيدي الذي أعدته حول نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2009، المحال عليها من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 29 ديسمبر 2011، تحت رقم 11/112، قصد دراسته.

وبناء عليه، وبدعوة من رئيسها السيد قادة بن عودة، عقدت اللجنة برئاسته اجتماعاً بمقر المجلس، يوم الإثنين 02 جانفي 2012، درست وناقشت فيه نص القانون المذكور آنفاً، واستمعت إلى عرض قدمه السيد كريم جودي، وزير المالية، ممثلاً للحكومة، تناول فيه نتائج تنفيذ الميزانية العامة للدولة لسنة 2009، لاسيما توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيتي التسيير والتجهيز للسنة المعنية، والحساب المشتغل على الفارق بين الإيرادات والنفقات، ونتائج تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة، وكذا نتائج تسيير عمليات الخزينة، ظروف تنفيذ قانون المالية لسنة 2009.

واختتم عرضه بالتطرق إلى التقرير التفسيري الذي أعده مجلس المحاسبة حول مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2009.

بعد ذلك، استمع السيد ممثل الحكومة بدوره إلى

## ب - النفقات

يقدر المبلغ الإجمالي لنفقات الميزانية العامة للدولة، بأربعة آلاف وستمئة وستة وخمسين مليارا وخمسمائة وتسعين مليوناً وستمئة وتسعة وعشرين ألفاً وتسعمائة وثمانية دنانير وثمانون سنتيماً 4.656.590.629.908.80 (دج).

وتتوزع هذه النفقات كما يلي:

- نفقات التسيير: بلغت ألفين ومائتين وخمسة وخمسين مليارا ومائة وخمسة وعشرين مليوناً وخمسمائة وتسعة وخمسين ألفاً وخمسمائة واثنين وثلاثين ديناراً وثمانية وعشرين سنتيماً 2.255.125.559.532.28 (دج) موزعة حسب الوزارات، طبقاً للجدول (ب) من قانون المالية لسنة 2009.

- نفقات التجهيز: بلغت ألفين ومائتين وثلاثة وثمانين مليارا وستمئة واثنين وخمسين مليوناً ومائة وستة وتسعين ألفاً وسبعمائة وتسعة وأربعين ديناراً وثمانية وخمسين سنتيماً 2.283.652.196.749.58 (دج) موزعة حسب القطاعات، طبقاً للجدول (ج) من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

- النفقات غير المتوقعة: بلغت مائة وسبعة عشر مليارا وثمانمائة واثنى عشر مليوناً وثمانمائة وثلاثة وسبعين ألفاً وستمئة وستة وعشرين ديناراً وأربعة وتسعين سنتيماً 117.812.873.626.94 (دج).

وتتمثل نتائج نفقات الميزانية لسنة 2009، على سبيل المثال لا الحصر، في رفع تعداد الوظيفة العمومية من 1.660.116 موظفاً ومتقاعداً سنة 2008 إلى 1.719.251 عوناً سنة 2009، أي بزيادة 59.135 عوناً عمومياً.. كما تتمثل هذه النتائج في تخصيص جزء هام من مجهود الدولة للتضامن الوطني، من خلال المساعدات الاجتماعية وآليات التشغيل المختلفة، وإطلاق العديد من المشاريع وكذا استلام عدد هام منها في العديد من القطاعات.

2- نتائج تنفيذ عمليات الحسابات الخاصة للخزينة: وصل المبلغ الإجمالي للنفقات المنجزة بعنوان الحسابات الخاصة للخزينة لسنة 2009، الحسابات التجارية، التخصيص الخاص، التسييقات والقروض،

إلى ألفين وستمئة وأربعة وثلاثين مليارا وسبعمائة وخمسة وأربعين مليوناً وأربعمائة وثمانية وعشرين ألفاً وستمئة وثمانية وخمسين ديناراً وأربعة وعشرين سنتيماً 2.634.745.428.658.24 (دج)، أما الإيرادات فبلغت ثلاثة آلاف وثلاثمائة وتسعة وستين مليارا وستمئة وخمسة وعشرين مليوناً وخمسمائة وتسعة وأربعين ألفاً وثلاثمائة وثمانية وثلاثين ديناراً واثنين وخمسين سنتيماً 3.369.625.549.338.52 (دج).

وقد سجلت حركات حسابات الاقتراض لنفس السنة، بعنوان النفقات، مبلغ خمسمائة واثنين وسبعين مليارا وثلاثمائة وسبعة وثلاثين مليوناً وستمئة وخمسة عشر ألفاً ومائة وثلاثة وستين ديناراً وثمانية وتسعين سنتيماً 572.337.615.163.98 (دج) وسجلت مبلغ ستمائة وستة وخمسين مليارا وتسعمائة ومليون وسبعمائة وسبعة آلاف وتسعمائة وخمسة دنانير واثنين وسبعين سنتيماً 656.901.707.905.72 (دج) بعنوان الإيرادات.

أما حسابات المساهمة، فلم تسجل النفقات فيها أية حركة، في الوقت الذي بلغت الإيرادات الخاصة بها مليارين وسبعمائة وثمانية وعشرين مليوناً ومائتين وواحد وسبعين ألفاً وثمانمائة وثلاثة وعشرين ديناراً وتسعة وسبعين سنتيماً 2.728.271.823.79 (دج).

وأما بخصوص خسائر الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر 2009، والمقدرة بمليونين وتسعمائة وثمانية عشر ألفاً وسبعمائة وثلاثة وثمانين ديناراً وثمانية وستين سنتيماً 2.918.783.68 (دج) فقد خصصت لحساب متاح ومكشوف الخزينة.

وبشأن التغيرات الصافية المخصصة لمتاح ومكشوف الخزينة للسنة المالية 2009، فقد بلغت كالتالي:

- التغير الإيجابي الصافي لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة، بلغ سبعمائة وأربعة وثلاثين مليارا وثمانمائة وثمانين مليوناً ومائة وعشرين ألفاً وستمئة وثمانين ديناراً وثمانية وعشرين سنتيماً



28.680.120.734.880 (دج)؛

– التغيير الإيجابي الصافي لأرصدة حسابات الاقتراض، بلغ أربعة وثمانين مليارا وخمسمائة وأربعة وستين مليوناً واثنتين وتسعين ألفاً وسبعمائة وواحد وأربعين ديناراً وأربعة وسبعين سنتيماً 84.564.092.741.74 (دج)؛

– التغيير الصافي الإيجابي لأرصدة حسابات المساهمة، بلغ مليارين وسبعمائة وثمانية وعشرين مليوناً ومائتين وواحد وسبعين ألفاً وثمانمائة وثلاثة وعشرين ديناراً وتسعة وسبعين سنتيماً 2.728.271.823.79 (دج).

3 – عجز الميزانية؛

بلغ العجز النهائي الخاص بعمليات الميزانية لسنة 2009 المخصص لمتاح ومكشوف الخزينة، ألفاً وثلاثمائة وواحد وثمانين مليارات ومائتين وثلاثة وعشرين مليوناً وتسعمائة وأربعين ألفاً وثمانمائة وسبعة وأربعين ديناراً وخمسة وأربعين سنتيماً 1.381.223.940.847.45 (دج).

أما العجز الإجمالي لحساب متاح ومكشوف الخزينة لسنة 2009، فقد حدد بستمائة وثلاثين مليارات وثمانمائة وثمانية عشر مليوناً وخمسمائة وثمانية وثمانين ألفاً وخمسمائة وأربعة وأربعين ديناراً وخمسة عشر سنتيماً 630.818.588.544.15 (دج).

4 – نتائج تسيير دين الدولة؛

بخصوص الخسائر الناجمة عن تسيير عمليات دين الدولة المسجلة إلى غاية 31 ديسمبر 2009، فقد خصصت لحساب ومكشوف الخزينة، وقدرت بواحد وسبعين مليارات وسبعمائة وأربعة وستين مليوناً ومائتين وأربعة عشر ألفاً ومائة وثمانية وخمسين ديناراً وثلاثة وثمانين سنتيماً 71.764.214.158.83 (دج).

ثانياً: مناقشة النص على مستوى اللجنة

بعد تقديم السيد ممثل الحكومة عرضاً حول نص القانون، فتحت اللجنة نقاشاً معه، شمل العديد من الجوانب التي تهم الموضوع.

وفيما يلي النقاط التي طرح السادة أعضاء اللجنة استفسارات بشأنها وردود السيد ممثل الحكومة

عليها:

بشأن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني، أوضح السيد ممثل الحكومة، أن قانون المالية لسنة 2009 جاء ضمن سياق دولي اتسم بالأزمة الاقتصادية التي اتضحت معالمها مع نهاية سنة 2008، والتي أدت إلى مراجعة مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لقانون المالية، لاسيما سعر الصرف، سعر برميل النفط، ونسبة النمو... إلخ.

كما أوضح أن نسبة نمو الناتج المحلي الخام سنة 2009 بلغت 2.40%، مقابل تقدير نسبته 3.90% للسنة نفسها، وهو النمو ذاته الملاحظ سنة 2008، مشيراً إلى أن التفاوت المسجل بين نمو الناتج المحلي الخام المقدر ونمو الناتج المحلي الخام الملاحظ، مرده تراجع حجم إنتاج المحروقات. كما أشار إلى أن نسبة نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بلغت 9.30%، وهذا تحت تأثير تطور استثنائي للإنتاج الفلاحي بنسبة 20%.

من جهة أخرى، أوضح السيد ممثل الحكومة أن السنة المالية 2009 اختتمت بعجز ميزانياتي بلغ حوالي 1,381 مليار دج، وقد تمت تغطيته بواسطة السيولة المتاحة لصندوق ضبط الإيرادات، والتي عادلته 4.680 مليار دج، مع نهاية سنة 2009.

وبخصوص ما إذا كان هناك تأثير مباشر للأزمة المالية التي تعرفها أوروبا على الاقتصاد الوطني، أكد أنه لن تكون لها آثار مباشرة، وذلك بفعل تشكيل احتياطي للصرف مناصفة بين عمليتي اليورو والدولار الأمريكي الذي سيسمح بتغطية أثر تراجع قيمة الصرف في السوق الدولية، وكذا عدم وجود ارتباط مباشر بين القطاع المصرفي الأوروبي والوطني. في السياق نفسه، أوضح أن عدة عوامل تعزز وضعية الاقتصاد الوطني إزاء هذه الأزمة، منها غياب بديل للمحروقات في الوقت الراهن وهو ما من شأنه إبقاء أسعارها في مستويات مستقرة، ووجود ادخار عمومي داخلي هام يتيح صندوق ضبط الإيرادات. بخصوص التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة، أوضح السيد ممثل الحكومة أن المجلس لا يثير أية معارضة بشأن مصداقية المعطيات الرقمية المقدمة،

وأن القطاعات المعنية بالملاحظات، قد أبلغت بالنقائص المسجلة قصد التكفل بها.

وعن تحديد السنة المالية المعنية في قانون تسوية الميزانية ب (ن-3)، وضرورة تقليصها إلى (ن-2)، أوضح السيد ممثل الحكومة أنها محددة بموجب القانون رقم 84-17، المؤرخ في 07 يوليو سنة 1984، المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، غير أنه من الناحية الفعلية واعتبارا لتاريخ تنفيذ النفقات، يمكن القول إن هذه المدة هي (ن-2).

#### الخلاصة

يندرج نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2009، في إطار الأحكام الدستورية والقانونية الرامية إلى تعزيز صلاحيات البرلمان في مجال الرقابة على عمل الحكومة بشأن صرف المال العام وحسن توظيفه.

ويهدف نص هذا القانون بالأساس إلى تحديد نتائج تنفيذ قانون المالية الأولي وقانون المالية التكميلي لسنة 2009.

ذاك، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2009، أعرضه عليكم للمناقشة، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته التقرير التمهيدي، الذي أعدته اللجنة في الموضوع، ننتقل الآن إلى النقاش العام والكلمة للسيد عبد القادر قاسي.

**السيد عبد القادر قاسي:** شكرا للسيد الرئيس المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين، أما بعد؛

سيدي الرئيس المحترم،  
السيد معالي وزير المالية، ممثل الحكومة،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،  
السيدات والسادة الحضور،  
السلام عليكم، أزيل فلاون، عامكم سعيد،  
أسقاس أمقاز.

سيدي الرئيس،  
وأنا قادم من ولايتي، كنت أستمع للإذاعة الوطنية وأستمع لمعالي وزير المالية حول الآفاق الاقتصادية والمالية للجزائر، وكان هذا اللقاء وتتبعته بصفة مؤكدة أن الجزائر في منأى عن كل الهزات التي تصيب العالم اليوم؛ وبالتالي نستبشر خيرا لهذه الأمور، وبهذا الوعاء المالي الذي تتمتع به الجزائر.

قبل ذلك - سيدي الرئيس - أستسمح لأهنئ الإخوة نواب الرئيس ورؤساء اللجان على انتخابهم مؤخرا، ونتمنى لهم كل التوفيق والسداد.

إسمح لي كذلك - سيدي الرئيس - أن أهنئ الفريق الوطني لكرة اليد التي نالت مرتبة مشرفة والتي جرت في المغرب.

أمر للنص القانوني - سيدي الرئيس -  
وبملاحظات قد أعتبرها مهمة.

أولا، إن التقرير المقدم من طرف خبراء مجلس المحاسبة - في اعتقادي - هو تقرير نظري، لأنه لا يعكس الواقع الميداني بالنسبة للمصاريف التي أنفقت خلال السنة، بدليل - سيدي الرئيس - أن أكبر مشروع أو مشروع القرن الذي عرفته الجزائر وهو الطريق السيار شرق-غرب ومن خلال تدخلات وإجابة معالي وزير الأشغال العمومية حول سؤال شفوي هنا، في هذا المقر المحترم، أنه رُصد للمشروع غلاف مالي وحيد - حسب اعتقادي وحسب فهمي، من خلال إجابة معالي الوزير - ومنح ترخيص لبرنامج المشروع مع قرض للتسديد، لم يظهر في التقرير وأعتبره خطأ أو سهوا من ممون رأس المال وهو معالي وزير المالية.

قلت إن هذا المشروع وباعتبار أنه وضع تحت تصرفه مبلغ وحيد، وأجاب عضو المجلس بأنه سلم إلى مقاول واحدة ووحيدة وهي مقاول صينية (CITIC) إذن قبل منح الترخيص للبرنامج يجب أن

تعتبر الجباية من أهم موارد ميزانية الدولة الجزائرية، إلا أن أغلبها ناتج أو مرتبط بالبتترول، وكنا تكلمنا في الماضي، عن البترول، هذه الطاقة غير المتجددة والتي قد يأتي اليوم الذي تستنفد فيه دون سابق إنذار.

لهذا نتساءل عن الخيارات البديلة لذلك، بغية تلبية احتياجات المواطنين في شتى ميادين الحياة.

وفي هذا السياق، أقترح عليكم مجموعة من الخطوات - معالي الوزير - والآليات التي من شأنها بلورة رؤية خاصة للتجويد بمعنى تحسين الجباية البديلة وذلك كالتالي:

1 - القيام بإحصاء النشاطات الاقتصادية والتجارية والخدماتية، بناء على معاينة ميدانية وتحقيقات ميدانية بدلا من الاكتفاء بالسجلات التجارية وقد قامت بعملية خلال هذه السنة لكن كان هذا لإحصاء السجل التجاري، بينما يجب الخروج إلى الميدان وإحصاء مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية من أجل حصر المشكل.

سيدي الرئيس،

2 - معالجة مشكل التهرب الضريبي من خلال ما يأتي:

تحديد الوعاء الضريبي وتنفيذه من دون أثر رجعي، نعرف - معالي الوزير - أن أموال قارون خارج البنوك، وإذا لم نقم بالتسهيلات تبقى خارج البنوك وتؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، اليوم بما أن السيد رئيس الجمهورية والسياسة العامة للبلاد هي سياسة المصالحة، فلم لا نتصالح مع هذه البارونات؟ هي وضعية معقدة حقيقة وكنا يعرف بأننا وصلنا إلى حد أن البنوك لم تعد عندها سيولة، لأن كل الأموال مخبأة في فيلاتهم والتحويلات و...و...

ولهذا فقد حان الوقت اليوم، لكي ننظر إلى أنفسنا في المرأة وعفا الله عما سلف، أجبوا أموالكم ولن نفرض الضريبة عليكم، لكن شاركوا في ترقية الاقتصاد الوطني! وإلا سنبقى في هذه الوضعية إلى الأبد؛ وبالتالي سيؤثرون علينا، بدليل أنهم أثروا علينا في الحادثة التي جرت في شهر جانفي، المسألة

تكون دراسة شاملة، إذن الدراسة المالية ودراسة التأثير - نظريا - ستكون قد انتهت، ولسوء الحظ فإن التنفيذ في عين المكان لم يتم، وهناك مقاولات أخرى في الولاية التي أنحدر منها وأقيم فيها، لم تكن فيها المقاولات الصينية فقط، بل هناك مقاولات إيطالية ومقاولات تركية ومقاولات أخرى بما فيها المقاولات الوطنية.

إذن، الأسئلة التي أود طرحها هي: هل هذا المشروع بالفعل فيه ترخيص وحيد للبرنامج وقروض للتسييد وضعت تحت تصرف القطاع منذ التسجيل؟

أما الملاحظة الثانية، فبودي أن تقديم مشروع القانون تحت عنوان (ن - 3) أو (ن - 2) يجرنا إلى إجبارية معالجة القانون الذي ينص على هذا، بحيث إذا كان القانون الأصلي أعطى له هذه الصفة، فالיום في عالم الأنترنت وفي عالم الكمبيوتر بإمكاننا معالجة هذه القضية في السنة الموالية، على غرار كل الإدارات العمومية غير الممركزة والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية والخاصة، وفي نهاية السنة يمدد إلى 31 مارس ويقدم الحساب الإداري والقطاع المالي يقدم حساب التسيير.

إذن، بات من الضروري وأصبح من الأكيد أن تكون مراجعة لكي نقدم الحصيلة السنوية، وهذه الحصيلة تعزز الجانب المادي بالنسبة للمالي، كذلك لكي لانمس بمبدأ سنوية الميزانية، المعروفة دوليا ووطنيا، فهو مبدأ عالمي وكذلك لكي نعمل أيضا بروح الدستور والقوانين ذات العلاقة، خاصة منها مراقبة البرلمان للحكومة بصفة فعلية، يجب أن نتخلص من الجانب النظري في مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.

ملاحظة ثانية، بدليل أن هناك بلدا إفريقيا - سيدي الرئيس - وهو بلد السيد مانديلا فإن هذا الحساب الإداري والميزانية أو قانون المالية يقدم أو يحضر على مستوى البرلمان دون سواه، أما الخبراء فهم أعين البرلمان.

سيدي الرئيس،

أمر إلى النقطة الثانية فيما يخص الجباية، بحيث

انتباه الحكومة إلى أن هذا العمل يعتبر تحصيل حاصل للاستيراد الفاحش للمواد غير الضرورية وغير الأساسية التي أفلست الخزينة العمومية من مواردها بالعملة الصعبة واستقبلت في الجهة المعاكسة العملة الوطنية، هذا يعني أننا نشجع الاستيراد ونخدع أنفسنا عبر التصريحات الجمركية أن هناك مداخيل وإيرادات طائلة وبنسبة نمو كبيرة. في حقيقة الأمر أخرجنا العملة الصعبة! أدخلنا الدينار! لا يجب أن نخدع أنفسنا.

ناس اشتروا سيارات، ودفعوا الحقوق الجمركية، إذن بالعكس قمنا بالصرف ويا له من صرف!!

إذن يجب التقليل من استيراد المنتوجات، واستمعت إليك - سيدي الوزير - في الصباح عبر الإذاعة كنت ما شاء الله عليك، يجب التقليل من المواد غير الضرورية التي ليست لها أولوية وسأذكر مثلا: استيراد المركبات، لم نصبح نقدر سيدي الوزير، تخرج من المستودع تجد طابورا، إذن أوقفوا استيراد السيارات، إذا أبرمت اتفاقيات مع هؤلاء الشركاء فعوضوها باستيراد قطع الغيار، حيث تبحث عن قطع الغيار الأصلية للمتعامل لن تجدها ولا يوجد حتى مرآب، إذن أوقفوا الاستيراد!

الوقت سيدي الرئيس؟ شكرا سيدي الرئيس، إذن ألع، يجب الكف عن استيراد السيارات وتبديلها بقطع الغيار.

أما البند الأخير - سيدي الرئيس - وردت الإشارة إليه حول الصناديق الخاصة، إذ اعتبرها من حيث الشكل تخضع لنظام المحاسبة العامة، هذه الصناديق الخاصة في الجانب النظري، من حيث الوثائق الميزانية، الملاحق هي نظرية لا تراقب، تمر عادية، لكن في الحقيقة ليس كذلك! لقد كنا مسيريين وسيرنا، وفي الشكل العام جميع وثائق المحاسبة موجودة لكن في المضمون فهذا أمر آخر! إذن لهذا - سيدي الرئيس - كلمة أخيرة حول هذه الصناديق الخاصة كي تبقى خصيصا للدولة الجزائرية وأؤكد للدولة الجزائرية واحتياجات الدولة الجزائرية، وأؤكد احتياجات الدولة الجزائرية وليس الحكومة الجزائرية ببارك الله فيكم سيدي

ليست حكاية حليب أو زبدة أو قهوة أو دقيق، لا! هناك أمر آخر! أصحاب هذه الأموال أثروا وأثروا ضجة في الشارع، اليوم نحن في وضعية لابد فيها أن نتسامح، قال: تعال! ضع أموالك وشارك في اقتصادنا.

سيدي الرئيس،

إن التفكير الجدي في خلق نموذج جديد لميزانية الدولة أضحي ضرورة ملحة اليوم، توفيا للمشاكل التي قد تنجم عن الاعتماد والارتكاز أساسا على الجباية البترولية فقط، ولذلك أقترح عليكم أفراد الجباية العادية في ميزانية ملحقة بالميزانية الحالية.

سيدي الرئيس،

في كل مرة نقدم ميزانية، لكن ميزانية ملتبسة غير شفافة، غير واضحة، بدليل أننا نخلط الميزانية البترولية بالميزانية العادية.

الميزانية البترولية لابد أن تدون في ملحق للميزانيات، أو المداخيل البترولية تدون في ميزانية ملحقة، والضريبة العادية تدون في ميزانية أخرى، إذا - لسوء الحظ - لم تستطع هذه الضريبة العادية أن تشتمل على التزامات تسيير الدولة؛ في التسيير نأخذ سلفة من الجباية البترولية، وهذه الجباية البترولية تدخل ضمن ديون التسيير وقابلة للتعويض حسب الآجال، لتبقى الجباية البترولية فقط واستثنائيا للتجهيز، بينما الجباية العادية توجه للتسيير، وكما قلنا إذا لم تكف نستلف من الجباية البترولية والتعويض كلما كان الفائض نعوض، لأن في حقيقة الأمر الجباية البترولية والتجارة البترولية، ليست ملكنا، هي ملك لأولادنا وأحفادنا ولكل الجزائريين، نعم نستثمرها في جانب التجهيز، لكن للتسيير يجب البحث عن طرق أخرى، حان الوقت للبحث عن طرق أخرى وإلا - لا قدر الله - سيصيب الجزائر أمر خطير!

أما فيما يخص النمو - سيدي الرئيس - في إيرادات الميزانية - حسب تقرير المقارنة - خاصة منها حواصل الجمارك للسنوات الماضية، فإننا نسجل بارتياح هذا العمل الجبار ونثمناه، إلا أننا نلقت

الرئيس، شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر قاسي، الكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة في مناقشة هذا النص،

الوفد المرافق للسيد الوزير،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم.

سيادة الرئيس،

اليوم نناقش قانونا أظنه مهما، لأنه إذا كان قانون المالية هو الإطار - الذي نستطيع القول - النظري، فهذا القانون هو التطبيقي في الميدان، فهل التقديرات والأهداف التي رسمت له حققت في أرض الواقع؟

في الحقيقة السيد الوزير ذكر لنا الأشياء الإيجابية التي تحققت في مجال تحسين معيشة المواطن من حيث السكن، الماء، الطرقات، الصحة... إلخ، وهي بطبيعة الحال أمور نتمناها ولا ننفيتها.

أقول إننا بدأنا مرحلة الانتظام في تقديم هذه القوانين، قوانين ضبط الميزانية، وهذا كان مطلبا مهما للبرلمان منذ مدة طويلة، والسادة الوزراء الذين سبقوا وتعاقبوا على رأس قطاع المالية كانوا يعملون ويعدون، لكن على أيدي السيد الوزير الحالي تقدم القانون الأول لضبط الميزانية ونحن اليوم في القانون الثاني.

سيادة الرئيس،

في الحقيقة قدم لنا القانون كما تراه وزارة المالية وقدم لنا التقرير التقييمي من طرف مجلس المحاسبة، وفي الحقيقة هذا التقرير يسر لنا فهم الكثير من المسائل، لأن بالنسبة للبرلمان الأمور متخصصة جدا علما أن في برلمانات أخرى عريقة - في الحقيقة - لها دائما خلية من الخبراء،

يقومون بدراسة ما تقدمه الحكومة، لأن الحكومة لديها خبراؤها والبرلمان يجب أن يكون له الخبراء، طبعاً نحن في بدايتنا البرلمانية وفي تطور، فيجب أن نفكر - ونحن بدأنا هذا العمل - أن تكون خلية من أحسن الخبراء الاقتصاديين الذين يقومون بعملية تحليل لهذه القوانين، حتى يستطيع البرلمان أن يقدم رأيه بكل وضوح، أقول هذا يؤكد أيضاً أن بلدنا عندما تقسم السلطة سوف تكون دائماً الفائزة، لأننا نلاحظ هيئة تابعة للدولة الجزائرية هي مجلس المحاسبة يقوم بعمل جيد وذلك لإعطائنا صورة لكيفية سير العمل بالنسبة لتنفيذ الميزانية ولا ننتظر أن تأتينا هيئات من الخارج، بعيدة عن الدولة وعن الحكومة، طبعاً لها الحق أن تقدم قراءاتها، لكن نحن الآن في جو تعدي حقيقي، لدينا فيه آراء مختلفة حول هذا النص المهم، فقط - سيادة الرئيس - أريد بعد قراءتي - خصوصا - لتقرير مجلس المحاسبة أن أثير بعض المسائل التي ألتمس من السيد الوزير أن يحاول أن يقدم لنا عليها إجابة باسم الحكومة.

هناك نقطة مهمة ذكرها مجلس المحاسبة في تقريره الأول وفي التقرير الثاني، وتتعلق بمسألة التحكم في الوعاء الجبائي في مجال الجباية البترولية، بالنسبة خصوصا لإدارتي الضرائب والجمارك، لأنه يظهر بأن التصريحات بأرقام الأعمال بالنسبة لسوناتراك وشركائها، تقدم هكذا على حالها ويتم فرض الضريبة انطلاقاً مما تقدمه سوناتراك وشركاؤها بدون أي تقييم مسبق، وبذلك تعالج التصريحات على حالها، يعني كما تقدم، وهنا المفروض أن تتدخل إدارة الضرائب وإدارة الجمارك كما تفعل بالنسبة لدافعي الضرائب الآخرين.

إذن، فالسؤال على ضوء هذه الملاحظات المتكررة، هل هناك عمل على مستوى وزارة المالية لإخضاع سوناتراك لمزيد من الرقابة في هذا المجال؟ ونحن نعرف أن 61% تقريبا في 2009 هي من مداخل الجباية البترولية.

النقطة الأخرى وهي تخص قطاع المالية في

ولا نشغل الناس؟ ما هو الإشكال بالضبط بالنسبة لهذه النقطة؟

فيه نقطة أخرى وهي في الحقيقة رمزية، تتعلق بمحو الأمية، الجزائر منخرطة في إطار برنامج اليونسكو الذي يقرر أن تنخفض الأمية في العالم في حدود 2015 إلى 50%، والجزائر أخذت على نفسها وعدا، إذ وعدت أنها سوف تقضي على الأمية تماما في سنة 2016، ورصدت لذلك المبالغ المالية المخصصة، لكن ما نراه من خلال تقديرات الوزارة المعنية بالأمر أنه سيستفيد 1.000.200 من هذه العملية في 2009، لكن عمليا لا نجد إلا حوالي 300.000 أو حوالي 400.000 بمعنى الثلث فقط من التقديرات، معنى هذا أننا لن نصل أبدا إلى تحقيق الهدف المرسوم لسنة 2016.

نقطة أخرى أراها مهمة وهي المستويات الضعيفة في التنفيذ المالي بالنسبة للبرامج الملتزم بها، وهنا حتى يكون الكلام مفهوما، مثلا بالنسبة لصندوق تنمية مناطق الجنوب التي تحتاج للتنمية، الصندوق يحتوي على 304 ملايين دينار، يعني أكثر من 30.000 مليار، لكن نسبة الاستهلاك لا تتعدى 37%، نفس الشيء بالنسبة لصندوق الهضاب العليا به حوالي 377 مليارا لكن نسبة الاستهلاك 38%، ورغم هذا فإن حوالي 08 وزارات لم تقم بتسجيل عمليات جديدة في حين أن عملياتها السابقة تأخرت أو في بعض الأحيان لم تبدأ تماما، وهي تقدم تسجيلات جديدة! إذن، قلتم - سيادة الوزير - إنكم أبلغتم الوزارات المعنية بهذه النقائص، لكن أظن في هذه المجالات يجب أن تتخذ تدابير قوية نوعا ما، لأن الأموال متوفرة ولا يستفيد منها المواطنون، وبالتالي يكون فيه انعكاس سلبي على التنمية بصفة عامة.

بالنسبة للحسابات الخاصة بالخزينة، هذه في كلمة، هو أنه أصبح تسيير هذه الحسابات مشكلا في ظل غياب المتابعة المنتظمة والتطهير المستمر، هذا ما صرح به مجلس المحاسبة وقدم أمثلة، يعني - في الحقيقة - غير معقولة على حسابات ومشاكل تسييرها حتى يمكن أن نقول إن فيه تبديدا للأموال العمومية، خصوصا بالنسبة للصناديق المتعلقة

مجال تحصيل الضريبة، نعم، حقيقة، فيه تطور بالنسبة لتحصيل الضريبة العادية، تطورات مهمة.. في كل سنة يعني بحوالي 20% لكن الملاحظ في هذا الجهاز أن التحصيل كان يمكن أن يكون أكثر لو أعطيت الوسائل المادية والبشرية ويكون هناك تنسيق أكثر بين الإدارات التابعة لوزارة المالية، ليست كلها لكن أغلبها تابعة لوزارة المالية: كالجمارك، الأملاك، البنوك، السجل التجاري، عندما يكون هذا التنسيق، فربما سوف يكون التحصيل أكبر، لأن فيه أموالا كثيرة لا تدخل للخزينة نتيجة لهذا الضعف، ثم إن حتى عمليات التصحيح الضريبي التي تقوم بها مصالح إدارة الضرائب - في الحقيقة - تتأخر كثيرا وفي الغالب ربما حتى يأتي عليها التقادم، ثم مسألة الأرشفة إلى آخره، إذن فسؤالي بالنسبة لهذه النقطة وهي تابعة لإدارتكم، أعرف أنكم اتخذتم إجراءات بالنسبة للتحصيل، لكن ما هو الجديد من أجل تلافي هذه النقائص التي تم ذكرها؟ لأنه قيل على سبيل المثال، أنه من بين النقائص لا توجد لديها حتى سيارات لنقل الأموال! وربما يكون فيه مشاكل تؤدي إلى ضياع هذه الأموال بسبب عدم التأمين.

النقطة الأخرى التي أثار انتباهي هي مسألة - وهذه أريد فيها توضيحا من السيد الوزير - التفاوت في عدد الموظفين بين النظري، بمعنى ما تم توقعه في إطار قانون المالية وبين العدد الحقيقي، نحن نتكلم عن القضاء على البطالة إلى غيره، لكن الأرقام التي تقدمونها وقرأتها هنا في التقرير تثير..! نريد توضيحات من السيد الوزير، مثلا في وزارة التربية نجد أكثر من 54.000 منصب شاغر وعلى مستوى التقديرات هنا، كانت تقريبا 549.000 منصب، لكن في أرض الواقع هي 490 يعني مناصب كبيرة في وزارة التعليم العالي.. في وزارة الصحة مثلا حوالي 3.150 طبيبا مختصا في مناصب شاغرة ونحن نتكلم.. ربما لم أفهم هذه النقطة، أريد توضيحات من السيد الوزير بالنسبة لهذه النقطة، عن الأماكن المشغولة، لأن الذي يقرؤها يتساءل كيف؟! نتكلم عن البطالة والمناصب المالية موجودة

زميلاتي، زملائي،  
رجال الصحافة والإعلام،  
السلام عليكم.

أولاً، نشكر السيد الوزير ومن خلاله الشكر  
موصول لكل إدارات وزارة المالية على إعداد مثل هذا  
القانون الذي يعتبر قانوناً دقيقاً ومعقداً، نتيجة  
للأرقام التي تقدمت بها الوزارة.

ثانياً، هو كذلك جاء وفقاً لمقتضيات دستورية  
وقانونية إلا أنه كذلك يعتبر رداً من الحكومة على  
بعض المشككين في تعامل الحكومة مع الأموال  
العامة، خاصة النفقات العمومية أمام المواطنين،  
أمام الرأي العام، أمام حتى من هم في الجهات  
الخارجية.

ثالثاً، هو كذلك يعتبر وسيلة للبرلمان لممارسة  
الرقابة اللاحقة وإن كان البرلمان يمارس الرقابة  
السابقة في إعداد قانون المالية، إلا أن هذا القانون  
يتيح كذلك للبرلمان الوقوف على النفقات وإعدادها  
أو إقرارها وكيفية صرفها وما تبقى منها.

لدي بعض الملاحظات ارتأيت أن أقدمها - سيدي  
الرئيس - إذا سمحتم.

فيما يخص - سيدي الوزير - نفقات التسيير،  
الملاحظ أنها في تزايد من سنة إلى أخرى، هذه  
نفقات التسيير ألا ترون - السيد الوزير - أنها قد  
تأخذ مستويات قد تستغرق من خلالها الجباية  
العادية وقد تصل حتى إلى الجباية البترولية؟  
فما هي التدابير التي ترونها مناسبة للتقليص من  
هذه النفقات أو كيفية زيادة الإيرادات الأخرى لتغطية  
هذه النفقات؟

سيدي الوزير،

كذلك الملاحظ في بعض الصناديق خاصة،  
صندوق الجنوب وصندوق الهضاب أنها لم تصرف  
بما تطمح له الحكومة أو ما ينتظره المواطن، ألا ترون  
أن - ذلك سيدي الوزير - راجع للبيروقراطية؟ التي  
أصبحت مرضاً ملاحظاً من طرف الجميع، قد  
يرجعها البعض (البيروقراطية) إلى تخوف الإدارات  
من الإقدام أو من إحجامهم على المبادرة في النفقات  
العمومية، نتيجة لعدم وجود ضمانات كافية

بقطاع الثقافة وقطاع الصحة، فيه إشكالات في قطاع  
الصحة، سنتكلم إذ يقول بأن المداخيل حسب الأمر  
بالصرف هي 27 مليار وحسب الخزينة هي 500  
ملياراً، ربما لم أقرأ الأرقام بدقة، لكن نريد توضيحاً،  
كيف هذه المسألة؟ مثلاً فيه صندوق مهم هو يتعلق  
بالاستثمار وكل الامتيازات المرتبطة بالاستثمار، هذا  
فيه 650 مليار سنتيم، بطبيعة الحال، هي مجمدة منذ  
سنة 2006، ونحن نتكلم عن الاستثمار إلى آخره، وفيه  
أمثلة بالنسبة للصيد البحري أيضاً والأسماك... إلخ،  
فيه أيضاً أكثر من 700 مليار مجمدة ومنذ 2006 أيضاً  
لا يوجد استهلاك لهذه الصناديق، إذن أظن لابد أن  
تطرح أسئلة، هل الحكومة في وضعية أنها يجب أن  
تنظر بجدية لهذه التوصيات المنبثقة عن مجلس  
المحاسبة؟ والتي نؤيدها - بعد إنكم - إذا كانت  
التدقيقات التي وردت صحيحة، فلا بد من دراستها  
بشكل جدي للتطهير وللمتابعة المنتظمة بالنسبة  
لهذه المسألة.

إذن، وربما الكلمة الأخيرة وهي حول القانون رقم  
84-17، المتعلق بقوانين المالية، هذا القانون وضع  
في ظروف ما، لكن اليوم الظروف اختلفت جذرياً،  
نحن الآن في برلمانين، فيه تعددية، فيه مسائل  
أخرى، فيه نظام محاسباتي جديد... إلخ.

فمجموعة من وزراء المالية السابقين قالوا بأن  
هناك ورشة تسهر على إعداد هذا القانون المتعلق  
بقانون المالية المنصوص عليه كقانون عضوي في  
الدستور الحالي، إلى أين وصلت عملية وضع هذا  
القانون؟ شكراً سيادة الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد لزهاري بوزيد،  
الكلمة الآن للسيد بلعباس بلعباس.

**السيد بلعباس بلعباس:** شكراً سيدي الرئيس؛  
بسم الله والحمد لله وبه نستعين والصلاة والسلام  
على نبيه الكريم.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد وزير المالية الفاضل، وإدارات الوزارة  
المرافقة له،

لحمايتهم؟

السؤال الثالث - السيد الوزير - الملاحظ عدم توجيه الأموال بصورة واضحة أو بصورة كافية نحو الولايات ذات الدخل المحدود، أو ما يعرف بمبدأ توزيع الثروة بين الولايات، وهنا لابد من الكلام على ضرورة مساعدة المناطق المحرومة ماليا وليست فقط في اتخاذ الإجراءات الجبائية، مثلا عدم إخضاع من يستثمر في هذه المناطق من الخضوع للضرائب مدة 10 أو 15 سنة أو عدم جمركة الآلات التي يأتي بها المستثمر.

رابعا - سيدي الوزير - مناقشة تقرير مجلس المحاسبة، هو في الحقيقة تقرير إيجابي وضح لنا كثيرا من النقاط، لأنه يعتبر الضوء الكاشف لما تم إنفاقه في ميزانية الدولة، ولكن تقرير مجلس المحاسبة، كنا نتمنى أن يتم مناقشته بصورة أكثر في لجنة المالية، وتسليط الضوء على بعض القطاعات التي ذكرها تقرير مجلس المحاسبة بنوع من السلبية، كنا نود أن تتم مناقشتها بصورة مكثفة داخل لجنة المالية لإيضاح الصورة والردود التي يمكن أن نستوضحها من طرف المتدخلين، لتوضيح الأمور أكثر فأكثر.

ثم فيما يخص تقرير مجلس المحاسبة في حد ذاته - سيدي الوزير - ألا ترون أن الوقت يتطلب منا أن ندعمه بالإطارات ونكثف من الغرف الجهوية على مستوى الولايات لإعطائه الفرصة للتمحيص وإخضاع كل ميزانيات القطاعات للرقابة اللاحقة؟ وهذا حتى نرفع من قدرات الإطار الجزائري ونظيره بالصورة أنه متحكم في عملية رقابة المال، ردا كذلك على بعض المشككين في قدرات الإطار الجزائري.

نقطة أخرى - سيدي الرئيس - وهي عملية التهريب الضريبي والتي ذكرها زملاء، هي ملاحظة ولكن كذلك الملاحظ - سيدي الوزير - التهريب الاجتماعي أو ما يعرف بعملية الاستنزاف والتهريب من صندوق الضمان الاجتماعي التي يلاحظها الكثير، وكأننا أمام صورة استنزاف منظمة بالتصريحات الكاذبة وغيرها.

وأخيرا - سيدي الوزير - أرى أنه من الضروري

كذلك توجيه بعض المشاريع المهيكلة نحو المناطق المحرومة، من مد السكك الحديدية والطرق والسدود. وأخيرا - سيدي الرئيس - الملاحظ أنه لا توجد دولة في العالم، يستطيع فيها المواطن أن يلجأ أو يصل إلى المال العام مثل الجزائر، التي تقدم كل التسهيلات للمواطن، لأن الملاحظ حتى في الدول الأوروبية والدول المتقدمة أنه لا يمكن لأي كان أن يستعمل الأموال العامة، من أجل الاستثمار إلا في الجزائر، لأن الأموال العامة المعروفة عنها أنها توجه مباشرة للخدمة العمومية، ولكن في الجزائر تقدم حتى الأموال العمومية للمستثمرين، من أجل الرقع من القدرات الإنتاجية، ومن أجل القضاء على البطالة، وكل هذه الجهودات تشكر عليها الحكومة. في آخر كلمتي أقدم كذلك الشكر مرة أخرى لإطارات وزارة المالية على إعداد مثل هذا القانون الذي يعتبر قانونا دقيقا، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس، أسأل السيد الوزير هل هو جاهز للرد على الأسئلة؟ الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد الوزير:** شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للإخوان الأعضاء على تساؤلاتهم حول قانون ضبط الميزانية، أحاول أن أجيب على الأسئلة: فيما يخص السيد عبد القادر قاسي، تكلم أولا عن الأزمة المالية وكيف يمكن الحفاظ على الاقتصاد الوطني الجزائري من هذه الأزمة.

أنتم تعرفون القرارات التي اتخذت فيما يخص: الدفع المسبق للمديونية الخارجية، في نفس الوقت الزيادة في الادخار العمومي، أو ما يسمى بصندوق ضبط الإيرادات الذي وصل في 2011، إلى 45% تقريبا من الناتج الداخلي الخام لدعم الادخار الخارجي ومنع استعمال التمويل الخارجي فيما يخص تمويل الاستثمار في الجزائر؛ وحاليا هناك انخفاض في الأزمة بالصفة المالية، ولكن حاليا أنتم تعلمون أن في أوروبا خاصة وفي أمريكا كذلك هناك



فيما يخص الطريق السيار شرق - غرب، كان مسجلا في 2006، ونحن الآن في قانون ضبط الميزانية لسنة 2009، وكان فيه تسجيل (AP) و (CP) ولكي تكونوا على علم، هناك مبلغ فيما يخص إنجاز الطريق السيار شرق - غرب مع تمويل مزدوج 50% في الاتفاق النهائي و 50% هي من قروض الخزينة. والمبلغ المسجل في قانون المالية لسنة 2006 هو 50% من (AP) في الاتفاق المؤقت و 50% من قروض الخزينة.

فيما يخص قانون ضبط الميزانية، تعلمون الآن أنه منذ 27 سنة تقريبا لم يكن لدينا قانون ضبط الميزانية في الجزائر، وفي كل سنة، كان للنواب الحق أن يقدموا طلبا لتقديم قانون ضبط الميزانية، لمراقبة كيفية استعمال الأموال العمومية، وهذه السنة الثانية التي يقدم فيها قانون ضبط الميزانية وطلبت وزارة المالية إجراءات كثيرة حتى إنشاء مديرية خاصة لقانون ضبط الميزانية، القانون العضوي رقم 84، تكلم على (ن - 3) ولهذا الآن نقدم (ن - 3) ولكن في الحقيقة قانون المالية لسنة 2009، ينتهي في 31 ديسمبر 2009، دون حساب الفترة التكميلية التي يمكن أن تمتد إلى 20 جانفي، نحن نقول 31 ديسمبر 2009 ونقدم قانون ضبط الميزانية في 2011.

في الحقيقة، نقدم الآن قانون ضبط الميزانية (ن - 2) لأن القانون ينتهي في 31 ديسمبر 2009، ثم يليه 2010 فنقدم قانون ضبط الميزانية لـ 2009 في 2011.

نحن نود - إن شاء الله - أن نحسن الأمور، كان فيه برنامج لعصرنة نظام الميزانية في ورقة العمل وإن شاء الله في المستقبل، نحاول أن يكون أقل، ولكن الأمر يتطلب قليلا من الوقت ونقوم بالمجهود اللازم.

تكلم الأخ العضو على الطابع النظري للرقابة، في الحقيقة نعم، يوجد الطابع النظري، لأن الرقابة تكون بنصوص تنظيمية، إذن فهي ذات طابع نظري من هذا الجانب، ولكن في الحقيقة الرقابة تكون بوثائق رئيسية تترجم التدفق المالي.

إذن فهذه رقابة حسابية، الآن، ماذا يمكن أن

أزمة سيولة وأزمة مديونية، وأزمة إنتاج وممكن أن هذه الوضعية سيكون لها أثر على الطلب الداخلي في هاته البلدان، وهذا الأثر ممكن أن يكون فيه أثر على انخفاض سعر اليرميل وانخفاض الاعتمادات الخارجية والجباية البترولية؛ في نفس الوقت في أوروبا وفي الولايات المتحدة لا يمكن أن تبقى الأزمة على الوضعية الحالية أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات، أنتم تعرفون الآن أن الأزمة لها أثر على إفلاس بعض المؤسسات وهذا الأثر ليس له جواب مالي حاليا، لأن كل الدول استعملت أدواتها ووصلت إلى المستوى الأعلى والمديونية العمومية واستعمال السياسة النقدية، والآن ليست لها أدوات لمكافحة هذه الوضعية، إذن تبقى هذه الوضعية لأكثر من سنتين وممكن أن يكون لها أثر على الميدان الاجتماعي وأثر فيما يخص الادخار، والتضخم.

الحل الوحيد بالنسبة لهذا الاقتصاديات من أجل إيجاد حل مالي، هو الرفع من التضخم للتقليص من القيمة الحقيقية لديونها، وبالتالي من أجل التقليل من قيمة اعتمادات الدول التي تمتلك الموارد كالجزائر والصين وبعض البلدان، ولكن هذه السياسة لها أثر على المجتمع في هذه البلدان.

فيما يخص تقرير مجلس المحاسبة، أنتم تعلمون أن القانون العضوي رقم 84 ينص على أن قانون ضبط الميزانية يكون مع قانون المالية، وقانون ضبط الميزانية يكون (ن - 3) في الثلاث سنوات الماضية، وهذا القانون يقدم كيفية تطبيق قانون مصوت عليه من طرف البرلمان ومن طرف القطاعات الوزارية؛ ودور مجلس المحاسبة هو رقابة استعمال الأموال في إطار قانون واضح، وأظن أن هناك جزءين في تقرير مجلس المحاسبة، أولا فيما يخص الإحصائيات إذ يبين أنها جيدة وقانون ضبط الميزانية هو أولا قانون حسابي فيه أرقام حسابية وفي هذا الميدان ليس هناك مشكل؛ وفي نفس الوقت هناك ملاحظة من ناحية تسيير بعض القطاعات من ناحية استعمال الأموال، ويرى المجلس الإطار الذي تم فيه استعمال الأدوات القانونية وليس تطبيقها في الميدان.

والوضع الاجتماعية، كلما كانت الزيادة في الأسعار، ازداد تداول أوراق النقد.

أنتم تعلمون أن في السنوات الأخيرة، كانت هناك زيادة في الأسعار، حتى وصلت إلى مستوى عالي جدا، في نفس الوقت فيه زيادة في الأجور، مما يسمح بالزيادة في تداول أوراق النقد.

وعرفت الجزائر وضعيات توتر وصعوبات اجتماعية تتعلق بظواهر غير اقتصادية، وهاته الظواهر شجعت على ما نسميه بادخار الأموال، معناه أن الإنسان يخاف أن يترك أمواله في البيت، وتشكلت هنا تصرفات سلوكية؛ وبالتالي يوجد تداول الأوراق للنقد بـ 27% وهناك ظاهرة ثانية ولكن ليست اقتصادية تتعلق بتصرفات المهربين الذين يريدون الغش في الضريبة أو يقومون بأعمال فساد ويستعملون السوق الموازية، لتحويل الأموال باستعمال شبكة الدينار وشبكة العملة الصعبة وهذه موجودة في جميع البلدان، لا يوجد بلد ليس فيه مثل هذه العمليات.

وفي الأخير، المشكل الموجود يتمثل في استعمال أدوات الدفع كالكوك والبطاقات النقدية، الجهاز موجود، في الجزائر يوجد منذ 2006 جهاز دفع إلكتروني وهو عملي، اعترفت به كبرى الهيئات كجهاز جد متطور على مستوى كل التراب الوطني، مهما كانت النقطة في تراب الوطن فإن التبادلات على جهاز الدفع تكون بصفة إلكترونية، مع متابعة مسار جميع أدوات الدفع، المشكل هو أننا لم نصل إلى إلزامية استعمال أدوات الدفع وهذه تتطلب قليلا من الوقت لكي يتعود المواطنون على هاته الأدوات.

فيما يخص السؤال حول العفو الضريبي، أنا لست مع هذا الطرح أخي العضو، صحيح الأمر سهل أن يقال هناك عفو ضريبي، ونطلب من الناس أن يأتوا بأموال، لكن ماذا سنقول للذين سددوا ضريبتهم، واحترموا القانون؟ بالنسبة لي هذه ليست الإجابة المناسبة للمشكل الحقيقي، والإجابة بالنسبة لي لا تكون في العفو الضريبي.

فيما يخص الاستيراد هناك ما بين 2010 و 2011

يحدث في الميدان؟ يمكن أن تكون عمليات لا تتوافق مع الأخلاقيات وهنا تتدخل مصالح أخرى.

فيما يخص الجباية البترولية، حاليا حين نأخذ الجباية البترولية على أساس 19 دولارا، كانت في 2001 بقيمة 19 دولارا وكانت آنذاك الجباية البترولية تقدر تقريبا بـ 75% من الجباية الكاملة، والجباية غير البترولية تقريبا 25% إلى 30%.

في 2011 وعلى أساس 19 دولارا 75% تقريبا جباية غير بترولية و 25% جباية بترولية، هذا مهم لأن هناك تطورا فيما يخص الجباية غير البترولية، وفي نفس الوقت فيه زيادة تقريبا بـ 20% في كل سنة، في نفس الوقت الإنتاج أو ما يسمى بالقيمة المضافة للإنتاج المحقق، أي القيمة المضافة المنجزة على مستوى التراب الوطني، كانت في 1990 تقدر تقريبا بـ 70%، في نفس نفس المستوى فيما يخص القيمة المضافة البترولية في قطاع المحروقات أو الثروات التي تخلق الإنتاج و 30% خارج النفط والآن تغيرت الوضعية لأن حاليا فيه تقريبا 30% فيما يخص الإنتاج في قطاع النفط و 70% أو 75% خارج النفط.

ولكن المشكل الأساسي هو أن الزيادة في النمو الاقتصادي تأتي من الطلب العمومي، الممول من طرف الدولة وجزء كبير منه ممول من الجباية البترولية، هذا هو المشكل الأساسي!

فيما يخص تحسين الجباية والرقابة، كان في كل سنة تقريبا 30.000 عملية رقابية من طرف إيداع التصريح الجبائي، وهذه العملية ستتحسن سنة بعد سنة.

فيما يخص البنوك، العضو تكلم على أموال خارج البنوك، حقيقة هناك أموال خارج البنوك، ولكن الأموال التي خارج البنوك أو ما يسمى بتداول أوراق النقد فهذه موجودة في جميع البلدان، الشخص حينما يأخذ ما يسمى بالجدول النقدي يجد فيه تداول أوراق النقد ثم الكتلة النقدية مفككة (م1، م2، م3) على كل حال، لكل بلد طريقة.. في تقديمه، ولكن تداول أوراق النقد في الجزائر يقدر تقريبا بـ 27% من الكتلة النقدية وفي بعض البلدان هي 10%.

ويتأثر تداول أوراق النقد بالإيرادات والأسعار

وهاته الأخيرة مثل الإدارة الجمركية التي لها برنامج تحديث حيث حازت الإدارة الجمركية في 2007 على برنامج تحديث بـ 10 ملايين دينار.

المناصب الشاغرة، هناك في كل سنة طلبات من القطاعات فيما يخص تسجيل مناصب العمل، ونحن لدينا تسجيل مالي، هناك منصب مسجل، إذن هناك تسجيل مالي، ثم تنفيذ هذا المنصب يتطلب اتباع عدد من الإجراءات والتي يسيرها الموظف العمومي، وعدم اتباع هذا يفسر وجود مناصب غير مستعملة وليست مشغلة ماليا، يعني ليست مناصب وهمية، نحن من الجانب المالي هذا يناسبنا، لأنه ليست هناك نفقات تنفذ، لكن الإنجاز على مستوى القطاعات بين الفترة التي تسجل فيها هذه المناصب والتطبيق يوجد فارق.

– إستعمال القروض في 2009، فيما يخص استعمال نفقات التسيير قدرت بـ 85%.

– نفقات التجهيز قدرت بـ 65%، بصفة عامة المشكل الأساسي فيها هو في أداة الإنتاج التي خلقت عدة مشاكل.

في نفس الوقت أنتم تعرفون أن المرحلة الأولى هي الدراسات ثم تليها مرحلة تسجيل القروض، ثم يبدأ إنجاز الاستثمار.

هناك فترات أين نكون في نهاية برنامج الإنجاز وبداية برنامج الدراسة؛ وبالتالي يقل الإنجاز.

ولكن في نفس الوقت أنتم تعلمون أنه بعد التصويت على قوانين المالية، تسمح باستعمال القروض المسجلة في إطار برنامج إنعاش الاقتصاد، كبرنامج (2005-2009) و(2010-2014) أما القروض غير المستعملة وتذهب لصندوق خاص حتى يتم استعمالها، فهي لا تضيع، إلى أن تكون أداة الإنتاج جاهزة، نحن الآن فيما يخص استعمال القروض نشترط بعض الشروط، كمثال منذ تعديل المرسوم رقم 88 المتعلق بتنفيذ النفقات، هناك إجبارية فيما يخص المشاريع الكبرى إذ تكون ابتداء من 20 مليار دينار.

كل المشاريع الكبرى يجب أن تكون لها دراسة مقسمة إلى ثلاثة مستويات للدراسة وهي محل

زيادة بـ 06 مليار دولار، كان يقدر بـ 40 مليار دولار فوصل إلى 46 مليار دولار.

أنتم تعرفون أنه في 2008 و2009 و2010 كان نفس مستوى الاستيراد، لكن في 2011 فيه زيادة بـ 06 مليار دولار، 65% منها استيراد المواد الغذائية والجزء الآخر منها استيراد الأدوية والسيارات.

الزيادة في استيراد المواد الغذائية، فيما تتمثل؟ تتمثل في: القمح الصلب، القمح اللين، الحليب والسكر، إنها المواد الأربع التي عملت على تزايد استيراد المواد الغذائية، تزايد في الكمية أو في السعر، هناك زيادة بـ 65% ما بين 2010 و2011.

الجزء الثاني هو استيراد السيارات، أنتم تعرفون أن فيه زيادة في الاستيراد في 2010 و2011، لأن فيه زيادة في الأجور مع أثر رجعي، مما سمح للمواطنين – من خلال ادخاراتهم – بشراء سيارات، البعض منهم استعملوا الادخار لتمويل شراء السكنات، ولكن البعض منهم استعملوه لشراء السيارات.

السيد لزهاري بوزيد، تكلم على تقرير مجلس المحاسبة، فيما يخص الضريبة البترولية، جرى تعديل فيما يخص قانون المحروقات، وأول سنة لتطبيق هذا القانون في الميدان الجبائي هي 2009، وأنتم تعلمون أنه حصل تغيير كبير، حيث – كمثال – كان فيه 33 تصريحا فأصبح اليوم 134 تصريحا.

الآن نظام الجبائية في الجزائر هو التصريح، يصرح الشخص بالضريبة ثم تكون رقابة للصادرات، فيما يخص الجبائية البترولية حتى نقول إن العملية تحت المراقبة، هناك عملية تسوية لـ 1.4 مليار دينار في إطار قانون المالية 2009.

فيما يخص الإدارة الجبائية، هناك برنامج لعصرنة هذه الإدارة وهذا يترجم زيادة الجبائية غير البترولية كل سنة بـ 20% تقريبا لأن زيادة عن 20 سنة وفي نفس الوقت انخفاض في الضريبة، أنتم تعلمون أن كل سنة هناك إعفاء 450 مليار دينار تقريبا، وفي نفس الوقت هناك زيادة بـ 20%، كان هذا نتيجة لعصرنة النظام، وفيه مراحل، وحاليا الإدارة الجبائية تعمل مع صندوق النقد الدولي، هناك اتفاق منذ عدة سنوات لإعانة تحديث الإدارة الضريبية،

مباشرة: القمح، الحليب، السكر، وغير مباشرة كمثال سونلغاز في 2010، 280 مليار دينار لتطهير مديونيتها البنكية أمام البنك الوطني الجزائري، هذا مشكل أساسي، الجواب هو حرية الأسعار ودعم واضح الهدف.

أنا أقول لك شيئاً، نحن بوجدنا.. كل بلدان العالم تتكلم عنه، بعض الخبراء من البنك العالمي كلهم يتكلمون عن الدعم الواضح الهدف، لأنه فكراً هذا هو الأفضل، ولكن لا يوجد بلد وصل إلى حل لوضعية إيجابية، بمعنى من الصعب الوصول إلى دعم واضح الهدف.

إذن، الناس تتبع ذلك الدعم وتعلم أنها ستخسر، فيذهبون دون دعم.

2- فيما يخص تسيير الاستثمار العمومي، الاستثمار العمومي مسير من طرف الدولة، ما معنى ذلك؟ معناه في كل سنة يكون تسجيل لمناصب الشغل، هناك تسجيل لنفقات تسيير الأمور، في بعض البلدان الخيار هو تسيير خاص ولكن تسيير خاص ما معناه؟ معناه أن هناك حرية الأسعار وهذا يخلق مشكلاً آخر، الأسعار حرة.

فيما يخص التحويلات الاجتماعية نفس الشيء، التحويلات الاجتماعية هي جميع نفقات التضامن، حالياً سياسة الحكومة هي سياسة دعم الفئات الاجتماعية التي تتطلب دعماً من طرف الدولة، ولهذا لا يوجد نقاش حالياً في الحكومة في هذا الميدان، نحن نعرف أن هناك مشكلاً أساسياً فيما يخص نفقات التسيير ولكن حالياً نفقات التسيير - كما تعلمون - هي الأجور، دعم الأسعار والتحويل الاجتماعي.

فيما يخص مجلس المحاسبة ودعمه، هناك إرادة من طرف الحكومة لدعم المجلس، إذ يوجد قانون يخص الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية؛ وفي نفس الوقت كان فيه تعديل قانون ينص على دور مجلس المحاسبة، وهذا القانون سمح للمجلس أن يكون له دور أكثر أي هناك توسيع لصلاحياته، شكراً سيدي الرئيس.

إنجاز في دليل أعدته وزارة المالية (CNED) ويرسل إلى كل أمر.

الدراسات حين تنجز يجب أن يوافق عليها الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية، وبعد ذلك، يبلغ عن القرض وبعدها التنفيذ، وفي وقت تنفيذ النفقات يتكفل (CNED) بمتابعة المشروع في السوق، ولكن في الحقيقة استعمال القروض يتطلب زيادة، لأن حالياً هناك مشكل، فمنذ سنوات هناك استعمال 2.000 مليار دينار تقريباً في كل سنة فيما يخص نفقات التجهيز.

فيما يخص القانون العضوي رقم 84، نحن بدأنا في تعديل هذا القانون العضوي، أنتم تعلمون أن هذا القانون ينص على شروط إعداد تنفيذ الرقابة، ونحن بصدده تحضير تعديل لعرض الميزانية والغموض بين التسيير والتجهيز وضرورة قدرة الأداء لكل قطاع، يجب أن يكون لكل قطاع مؤشرات للأداء من أجل تمكين استعمال هاته الميزانيات.

إذن، هذا القانون موجود وإن شاء الله يمكن تقديمه في مجلس الحكومة، في المستقبل إن شاء الله.

السيد بلعباس بلعباس، تكلم على نفقات التسيير، هذا مشكل أساسي للاقتصاد الوطني بصفة خاصة فيما يخص ميزانية الدولة.

أنتم تعلمون في 2012 هناك 4.700 مليار دينار تقريباً فيما يخص نفقات التسيير، منها 2.500 مليار فيما يخص الأجور، لكن مم تتكون نفقات التسيير؟

يوجد الأجور، دعم الأسعار والتحويل الاجتماعي، هذا مشكل أساسي، الآن 4.700 ممكن أن تنقص قليلاً، لأن هناك مؤونات لدفع النظام التعويضي أي يكون فيه انخفاض، إن شاء الله، في 2013، ولكن فيه مشكل في نفقات التسيير.

ماذا يجب فعله حتى يكون انخفاض في نفقات التسيير؟

1 - فيما يخص الأسعار، أنتم تعلمون أن في كل سنة هناك دعم لبعض الأسعار مباشر أو غير مباشر. مباشرة مسجلة في ميزانية الدولة، وغير مباشرة تتدخل الخزينة في تطهير المؤسسات العمومية.

نحن بالنسبة للإدارة، فالإدارة جاهزة تقدم ما يطلب منها، أحد الزملاء كان قد أشار إلى ذلك، أقول بأننا في البداية، ولكننا مستقبلاً - إن شاء الله، وبناء على الملاحظات التي تقدمها اللجنة، والتي يقدمها السيدات والسادة أعضاء المجلس - سوف تقدم الإدارة تقريراً يتناسب وحجم وأهمية القانون الذي هو موضوع الدراسة.

للجميع، أقول شكراً لكم وتستأنف أشغال المجلس غداً على الساعة التاسعة والنصف صباحاً، وستخصص لدراسة وتقديم ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالولاية، شكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

### رفعت الجلسة عند منتصف النهار تماماً

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد الوزير، شكراً للزملاء على تدخلاتهم في الملف الذي كان مطروحاً علينا صبيحة اليوم، فالحقيقة تواضع عدد المتدخلين لا يعني عدم أو قلة أهمية النص، فالموضوع جد هام، وهام جداً، مثلما هو قانون المالية، مهم ويسترعي اهتمام وعناية السيدات والسادة أعضاء المجلس.

مشروع قانون ضبط الميزانية هو بنفس الأهمية، القانون الأول يدخل في إطار ما يسمى بالرقابة القبلية وقانون ضبط الميزانية يدخل في إطار دور عضو البرلمان في المراقبة البعدية، ولكن أين يوجد الإشكال؟ الإشكال يوجد في كثرة المتدخلين في الأول، وقتلهم في الآخر.

ربما الزملاء أشاروا للموضوع، والسيد الوزير أيضاً لمحّ لذلك، وهي تقنية الملف وهذه التقنية ممكن التغلب عليها.

بودي بالأول أن أقول ربما للجدّة، البرلمان ليست لديه تقاليد عريضة في موضوع مناقشة هذا الشكل من أشكال القوانين، وهذه المرة الثانية التي يقدم فيها هذا القانون إلى البرلمان، ولكن التحسن في النقاش، في المعالجة، سيكون - إن شاء الله - تدريجياً؛ وفي هذا المجال بودي أن أشكر السيد الوزير ومساعديه على الجهد الذي بذلوه من أجل تمكين المجلس من الاطلاع على كل أوجه تنفيذ الميزانية، ولكن ضخامة الملف وكون الأرقام فيه كثيرة، جعلت - ربما - العضو لا يجد المتعة في متابعة وتحليل كل هذه الأرقام.

حبذا لو أن الوزارة مستقبلاً - بالإضافة إلى المراجع المحاسبية التي تشرح كيفية تنفيذ الميزانية - تقدم ملخصاً لهذا الملف الضخم جداً والذي وزع في وقته إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس، اللجنة بدورها يعني في وضعها لتقرير مثل هذا، تقرير ذو أهمية، يجب ألا تحصر مضمون تقريرها فيما قاله السيد الوزير أو ما قاله السيدات والسادة الأعضاء، إنما يكون التقرير الذي تضعه أكثر سماكة وأكثر دسامة، حتى يسهل على العضو والآخر من لفت الانتباه لهذا الجانب أو ذلك.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 04 ربيع الثاني 1433

الموافق 15 أفريل 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587